

## ملاحظات حول التاريخ الصهيوني وفكرة الترانسفير في سنوات ١٩٣٧ - ١٩٤٤

بيني موريس

في سنة ١٩٤٨ تمّ، بصورة عملية، تنفيذ ترانسفير ضد غالبية العرب، من مناطق دولة إسرائيل المقامة حديثاً إلى المناطق العربية في فلسطين وخارجها. هذا الترانسفير الذي جرى تنفيذه لم يكن - حسيماً زعم ناطقون عرب في وقت لاحق - ثمرة تخطيط مسبق أو تطبيقاً لخطة عليا معدة سلفاً ولا حتى ثمرة سياسة رسمية ومنهجية لزعماء اليشوف. لكن لا شك أن فكرة الترانسفير كانت موجودة في خلفية تفكير زعماء اليشوف (وعلى رأسهم دافيد بن غوريون) وقادة الجيش الإسرائيلي. وعندما انفجرت أزمة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ وتفاقت، بدايةً، إلى حرب أهلية مع عرب فلسطين ومن ثمّ إلى حربٍ شاملة ضد دول عربية، أعطى هؤلاء الزعماء والقادة تعبيراً للفكرة وطبقوها وجعلوها واقعا، سواء عن سبق اصرار ومعرفة أو عن تساوق مع الأحداث.

فكرة الترانسفير لم تولد في سياق سنة ١٩٤٨، بل هي ذات جذور عميقة في الصهيونية منذ تأسيسها. ويمكن العثور على تعبيرات متطابقة بشأن تأييدها في يوميات بنيامين زئيف هرتسل وفي كتابات وخطابات غيره من الزعماء الصهاينة مثل يسرائيل زنجويل ومناحيم اوشيشكين وأرثور روبين، منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى. وعادة ما كان التعبير عن هذا التأييد يتم في إطار الأحاديث الشخصية والرسائل الخصوصية والاجتماعات المغلقة. على سبيل المثال كتب هرتسل في يومياته، منذ سنة ١٨٩٥، ما يلي:

عَلدى امتلاك البلاد فإننا سنجلب فائدة مادية فورية على الدولة التي ستقبلنا . الأراضي الخاصة من مناطق البلاد التي سيجري تسليمها لنا ينبغي علينا أن نستلها رويداً رويداً من أيدي أصحابها . والسكان الفقراء سنسعى لنقلهم خلف الحدود دون ضجيج ، بواسطة منحهم عملاً في البلدان التي سيقتلون إليها . لكن في بلادنا سمنع عنهم إمكانية أي شغل . . . نقل الأراضي إلى سيطرتنا وإخراج الفقراء من دولتنا يجب أن يتما بنعومة وحذر»<sup>(١)</sup> .

على المستوى العلني وشبه العلني طرحت فكرة الترانسفير على جدول أعمال الحركة الصهيونية فقط في تموز/ يوليو ١٩٣٧ ، عندما أضفت عليها اللجنة الملكية البريطانية برئاسة اللورد بيل شرعية رسمية ، من خلال اقتراحها تقسيم أرض إسرائيل إلى دولتين : واحدة يهودية والأخرى عربية . وتكملة لذلك اقترح اللورد بيل أن تنقل إلى المنطقة العربية (طوعاً أو قسراً) غالبية العرب القاطنين في البقعة المعدة للدولة اليهودية . بصورة رسمية دار الحديث عن تبادل سكاني» (وحوالي ألف ومائتين وخمسين يهودياً كان من المفترض أن ينتقلوا من الدولة العربية إلى تخوم الدولة اليهودية) لكن عملياً كانت الغاية تنفيذ ترانسفير أو طرد جماعي ضد العرب . بالنسبة لزعماء صهيانية على شاكلة بن غوريون ، ممن أيدوا بمثابة سلامة البلاد ، أتاح دمج فكرة الترانسفير مع برنامج التقسيم - حسبما قال بن غوريون ذاته - قبول البرنامج المقترح وعرضه على زملائهم في القيادة . وبدا ظاهرياً أن البرنامج يتمشى تماماً مع تطلعات بن غوريون الصهيونية ، لكنه كان مستعداً لقبوله شريطة أن يشمل نقل العرب من تخوم الدولة اليهودية المقترحة ، لكي تقوم هذه الأخيرة بدون أقلية عربية كبيرة (وذاً نزعاً احتمالية تقوية) . عند هذا الحد يجدر أن نذكر طبعاً أن بن غوريون لم يسلم ببرنامج بيل ، نصاً وروحاً . ولكنه في نهاية المطاف قبل سوية مع الحركة الصهيونية هذا البرنامج بامتعااض ، و فقط كقاعدة للتفاوض مع البريطانيين حول توسيع رقعة المنطقة المعدة لليهود . ورأى بن غوريون في قبول البرنامج مرحلة أولى فحسب في تطبيق الصهيونية ، التي تعني في جوهرها السيطرة على أرض فلسطين برمتها وحتى على أجزاء من شرق الأردن . والدولة اليهودية الصغيرة المقترحة كانت بالنسبة له لا أكثر من رأس جسر لمواصلة التوسع اليهودي في البلاد» . وطبقاً لما تقوله أنيتا شبير<sup>(٢)</sup> فإنه في مفهوم بن غوريون كان يتعين على اليهود في سنة ١٩٣٧ قبول الدولة المقترحة ومراكمة القوة ، وعند ذلك توسيع حدود هذه الدولة حتى تصبح البلاد كلها في النهاية تحت قبضتهم .

ولقد عبّر بن غوريون عن الرغبة بالتوسع في مناسبات مختلفة . فمثلاً في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧ كتب إلى ابنه عاموس أنه إذا جرى تسليم النقب فعلاً للعرب (حسبما ورد في توصيات لجنة بيل) فلا مهرب أمام الدولة اليهودية إلا أن تحتل ، في نهاية الأمر ، المنطقة بقوة السلاح . لأنه لا يمكن لنا تحمّل أن تبقى مساحات شاسعة من الأرض غير المأهولة خالية بينما في مقدورها أن تستوعب عشرات الآلاف من اليهود» . وأضاف أيضاً : «وإذا ما اضطررنا إلى استخدام القوة فنستخدمها من غير تردد ، لكن فقط حين لا يبقى أمامنا خيار آخر . . .

إذا اضطررنا إلى استخدام القوة فليس من أجل طرد العرب من النقب أو من شرق الأردن ، وإنما من أجل أن نؤمن لأنفسنا الحق الذي نستأمله في الاستيطان هناك» (٣).

هذه الفقرة ، التي تقرّ بحق الدولة اليهودية العتيدة في احتلال النقب وشرق الأردن من أجل الاستيطان اليهودي ، شطبها بن غوريون تماماً من صيغة الرسالة نفسها التي ظهرت في كتابه : عرسائل إلى بولا وإلى الأولاد» الصادر في سنة ١٩٦٨ .

بين السنوات ١٩٣٧ - ١٩٣٨ كثف بن غوريون الحديث لصالح قبول التقسيم . وفي الاجتماعات المغلقة أكثر من التصريح بمثابرة وغلواء لصالح الترانسفير . لكن في النصف الثاني من سنة ١٩٣٨ ، وبعد أن تنكرت حكومة بريطانيا لاقتراحات لجنة بيل بما في ذلك اقتراح الترانسفير ، فهم بن غوريون أن من الأفضل اسقاط الموضوع عن جدول الأعمال العام . غير أن زعماء صهاينة آخرين عادوا إلى طرحه على فترات متقطعة في سنوات الأربعين الأولى ، وطرح الموضوع مجدداً على جدول أعمال الحركة الصهيونية في السنوات ١٩٤٤ - ١٩٤٥ عندما تبنى حزب العمال البريطاني فكرة الترانسفير في برنامجه . لكن بن غوريون فهم أن أية تصريحات زائدة في تأييد الترانسفير ستلحق الضرر بالحركة الصهيونية ، وأن من الأفضل عدم الإدلاء بتصريحات علنية في هذا الخصوص ، بل وحتى تقليل التطرق إلى الموضوع في الغرف المغلقة . في أعقاب هذا التحول اهتم بن غوريون وسائر زعماء الصهيونية بأن تشطب أو تحفظ طبي الكتمان تصريحاتهم السابقة المؤيدة للترانسفير بكل قوة . وبعد قيام الدولة واصل زعماء الصهيونية جهودهم الرامية إلى اخفاء أقوال صادرة عنهم في الموضوع قبل ١٩٤٨ .

في السنوات الأخيرة تسلل هذا الصمت والشطب إلى عملية التاريخ الصهيونية ، الرسمية وشبه الرسمية . وفي أيامنا يمكن أن نقرأ أبحاثاً مطوّلة حول سنوات الثلاثين والأربعين يكاد لا يرد ذكر فيها لفكرة الترانسفير وانجذاب زعماء الصهيونية إليها .

ففي كتابها «حربة الحمامة» ، الذي يقع في ٥٨٣ صفحة خصصت أنيتا شبيرا الموضوع الترانسفير في التفكير الصهيوني صفحة ونصف الصفحة فقط ، وكتبت فيهما أنه في سنوات الأربعين عارض بن غوريون الترانسفير القسري» ورأى في البرنامج برمه لا أكثر من أضغاث أحلام» . وفي الأصل ، أضافت ، فإن فكرة الترانسفير في تلك السنوات استندت على تجربة تبادل السكان بين تركيا واليونان ، التي اعتبرت ايجابية ، وأصبحت جزءاً من الأفكار الرائجة في العالم الواسع» ، ما معناه أن الفكرة كانت مقبولة وشرعية . القارئ غير المطلع يفهم من كتاب شبيرا أن زعماء الصهيونية لم يتطرقوا بجديّة إلى فكرة الترانسفير ولم يتعاملوا معها ، ورأوا فيها أمراً عابراً وهامشياً وغير واقعي ، سواء في سنوات الثلاثين أو في سنوات الأربعين أي مجرد أضغاث أحلام فحسب (كما يفهم من أقوال شبيرا أن الفكرة لا تشوبها شائبة) (٤) .

في الفقرات المعدودة نفسها لا تتطرق أنيتا شبيرا البتة إلى آراء بن غوريون الحاسمة حول الموضوع في ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ، والتي تحدث فيها بصراحة تامة عن تأييده للترانسفير القسري الذي يعني بكلمات بسيطة للغاية : طرد جماعي - يجري تنفيذه من طرف حكومة بريطانيا أو

من طرف الكيان اليهودي ، لدى انشائه . وتتغاضى شييرا عن بروتوكولات اجتماعات ادارة الوكالة اليهودية وبروتوكولات هيئات أخرى ، في اجتماعات مغلقة أو شبه مغلقة ، أطلق خلالها بن غوريون وجميع زعماء الصهيونية تقريبا أقوالاً حول تأييد فكرة الترانسفير في سنوات الثلاثين المتقدمة وكذلك في سنوات الأربعين .

ثمة مؤرخ آخر على هذا النسق هو شبتاي طيفت ، ففي مؤلفه (تبلور فكرة الترانسفير في التفكير الصهيوني) ، الذي صدر في سنة ١٩٨٩ ، يكتب أن موضوع الترانسفير لم يكن مطروحاً على جدول أعمال الإدارة الصهيونية « قبل ١٩٣٧ . وبموجب ما يقوله فإن موقف بن غوريون من الموضوع تغير في أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات ءمن قبول (الفكرة) إلى الرفض التام للترانسفير القسري وكذلك للترانسفير الاختياري»<sup>(٥)</sup> .

لا نعرف على ماذا تستند أحكام هذين المؤرخين . لكن يبدو لي أن التقليل من أهمية عامل الترانسفير في تفكير رؤساء اليشوف وأقوالهم ومخططاتهم السياسية في الثلاثينات والأربعينات لدى أمثال هذين المؤرخين ، في أحد جوانبه ، نتاج توجيه أيديولوجي . وفي جانب آخر ، حصيلة ملازمة لمنهج بحثي مبتور - منهج يعتمد ، زيادة عن اللزوم ، على تصريحات علنية لسياسيين (بينما يعرف الجميع أن تصريحات كهذه بالذات لا تتسم بالجدية والشفافية) وعلى مصادر غير موثوقة وإن صدرت على مرّ السنوات في كتب ، مثل مجاميع الخطابات والرسائل والمذكرات التي خضعت للتحرير والاستنساخ قبل دفعها إلى المطبعة . وفي هذه الكتب والمجاميع أعمال المحررون على اختلافهم - بمن فيهم أصحاب الشأن أنفسهم قلم الشطب والتصحيح ، وأحياناً بلا حدود ، بحق النصوص الأصلية .

وما حصل فعلاً أن هؤلاء المؤرخين اعتمدوا مثلاً ، على البروتوكولات الرسمية حول أبحاث المؤتمر الصهيوني العشرين المنعقد في آب / أغسطس ١٩٣٧ ، والتي رأت النور في سنة ١٩٣٨ ، ولم يكتفوا أنفسهم عناء ايجاد وتفحص البروتوكولات الأصلية الأولية التي لم تخضع لمقاصد الرقابة<sup>(٦)</sup> .

لو أنهم فعلوا ذلك لكانوا اكتشفوا على الفور الأشياء الكثيرة التي تم حذفها ، ورأوا أن موضوع الترانسفير احتل مكاناً مركزياً في أبحاث هذا الكونغرس وخصوصاً في تصريحات حاييم وايزمن ودافيد بن غوريون ، رئيساً الحركة الصهيونية وقتذاك . ولو أنهم تفحصوا المصادر الأولى لربما كانوا اكتشفوا أن بن غوريون في رسائله خلال الفترة بين ١٩٣٧ - ١٩٣٨ أسهب أيضاً في الحديث عن الموضوع وتبحر فيه ، وقد حذف مقاطع من أقواله من كتابه رسائل إلى باولا والأولاد» ، الذي رأى النور بعد تلك الفترة بثلاثين سنة .

نسي هؤلاء المؤرخون قاعدة أساسية في التأريخ تتمثل في ضرورة الشك في المنشورات الرسمية وضرورة السعي للوصول دوماً إلى المصدر . وهذا الأمر صحيح بشكل خاص عندما يدور الحديث عن حركة قومية أيديولوجية منهمة في نزاع وجودي مع جيرانها ، وتضع في رأس سلم أولوياتها واهتماماتها غاية تحقيق النصر وليس القيم الأخلاقية والعدالة الشاملة ،

وبكل تأكيد ليس على الدقة التاريخية . ومن يعتمد على مراجع صدرت بصورة رسمية عن منشورات مؤسسات الحركة الصهيونية ، فإن وقوعه في الخطأ أمر شبه حتمي . فما الذي قاله زعماء الصهيونية حقاً في ١٩٣٧ - ١٩٣٨ وفي الأربعينات ؟ .

بموجب كتاب البروتوكولات الرسمي للحركة الصهيونية ، الذي يحمل عنوان المؤتمر الصهيوني العشرون والدورة الخامسة لمجلس الوكالة اليهودية ، زيورخ ، ٣ - ٢١ آب / أغسطس ١٩٣٧ : تقرير «مقتضب» ، فإن بن غوريون ، الذي ألقى خطابه السياسي في ٧ آب / أغسطس ، لم يتطرق البتة إلى موضوع الترانسفير ، لكن عند معاينة الملف ذي الصلة في الأرشيف الصهيوني المركزي<sup>(٧)</sup> ، الذي جمعت فيه مختصرات العديد من الخطابات ، نعثر في خطابه على الأمور التالية :

«ينبغي علينا أن ندقق بعناية فيما إذا كانت مسألة النقل ممكنة ، وفيما إذا كانت ضرورية وأخلاقية ومفيدة . نحن لا نرغب بالطرْد . نقل السكان سبق أن حصل حتى الآن ، في الغور وفي الساحل وفي أماكن أخرى . وأنتم تعرفون نشاط الصندوق القومي في هذا المجال . الآن يجب أن يتم تنفيذ النقل على نطاق مغاير تماماً .

في أنحاء كثيرة من البلاد لن يكون الاستيطان اليهودي الجديد ممكناً إلا بواسطة نقل الفلاحين العرب . ولقد تعاملت اللجنة (لجنة بيل) مع هذه المسألة بجديّة ، ومن المهم أن هذا البرنامج جاء من طرف اللجنة وليس من طرفنا . . . نقل السكان هو الذي يجعل خطة الاستيطان الشاملة ممكنة . ومن حسن حظنا أنه لدى الشعب العربي مناطق شاسعة وخالية من الأرض . والقوة اليهودية في البلاد ، الآخذة في التعاضم ، ستزيد أيضاً في إمكاناتنا لتنفيذ نقل السكان على نطاق واسع . ويجب عليكم أن تتذكروا أن هذه الطريقة تنطوي كذلك على فكرة إنسانية وصهيونية مهمة ، تتمثل في نقل أجزاء من شعب إلى بلادهم واستيطان أراض خالية (في الأقطار العربية) . ونحن نؤمن بأن هذه العملية أيضاً تقربنا أكثر فأكثر من الاتفاق مع العرب» . انتبهوا : بن غوريون تحدث هنا عن إمكانية أن يكون الكيان اليهودي ، الآخذ في التعاضم ، هو الذي ينفذ الترانسفير ضد العرب والقوة ، كما يستدل من أقواله . ولقد نطق بأقوال مماثلة أيضاً في أبحاث مؤتمر المجلس العالمي لـ «اتحاد عمال صهيون» ، الذي عقد قبل الكونغرس الصهيوني العشرين بأيام معدودة : «لو أنهم ينفذون النقل القسري ، لكان هذا إنجاز كبير على صعيد الاستيطان ، فبالنقل القسري ستكوّن لنا مساحات شاسعة»<sup>(٨)</sup> .

أما وايزمن ، الذي ألقى خطاباً سياسياً هاماً في ٤ آب / أغسطس ١٩٣٧ ، فإنه على ما يبدو تطرق بإيجابية وإسهاب إلى فكرة الترانسفير ، بل وحتى عرض خطة ترانسفير عينية . لكن لم تحفظ كلمة واحدة من أقواله هذه في البروتوكول الرسمي الذي نشرته الحركة الصهيونية في وقت لاحق ، كذلك لم تحفظ أوراق البروتوكول الأصلية . ما تم حفظه هو البروتوكولات الأصلية لخطابات متحدثين آخرين في الكونغرس تعرضوا إلى أقوال وايزمن .

موشيه غليكسون ، محرر «هآرتس» ، قال مثلاً : « . . . ثمة بيننا متحمسون يؤمنون بإمكانية

إخراج مئات آلاف العرب من الدولة اليهودية بسرعة فائقة، بطرفة عين. الدكتور وايزمن، الذي يعد أكثر حذراً من كثيرين غيره يؤيدون اقتراحه، قال هنا إنه يمكن حسب رأيه خلال ٢٠ سنة نقل مئة ألف عربي إلى الدولة العربية. أي بمعدل ٥ آلاف نسمة لكل سنة. . . . والدكتور وايزمن حكى لنا عن خطة انشاء صندوق لاستيطان كبير (خاص بالعرب الذين سيتم نقلهم). . . . لكن يبدو لي أنه ينبغي إظهار تخوّف. . . . لأنه لن يوجد كثير من الفلاحين العرب يوافقون على مغادرة الدولة اليهودية. وبطريق الإكراه لن نستطيع اخراج العرب من الدولة اليهودية. إن عملية استيطان لن تشجع الفلاحين العرب على الخروج إلى غور الأردن الفقير». كذلك تطرق منحيم أوسيشكين إلى ما قاله وايزمن عندما سمعت أقوال الزعيم الأوحد في حركتنا، وايزمن، حول برنامج ترانسفير ٣٠٠ ألف عربي إلى خارج الدولة اليهودية، قلت في قرارة نفسي: سبحان الله، إلى هذا الحدّ تغلغل هذا الوباء أيضاً في صفوف الأشخاص العظماء. . . . فجأة يغادر محمد دولتنا. لماذا؟ هل ثمة أمل بأن يوافق العرب القاطنون في بلادنا، عن طيب خاطر، على تسليمنا ملايين الدونمات هذه؟. ثانياً، إذا لم يوافقوا على ذلك، هل ثمة أمل بأن نجبرهم على ذلك بواسطة طرف ما (يقصد البريطانيين).

حتى آرثور روين، المعدود على المعتدلين بين زعماء الحركة وأحد مؤسسي عبريت شالوم (ميثاق السلام)، أيد الترانسفير وقال في ١٦ آب / أغسطس: «بدايةً يجب أن نُجهز في الدولة العربية أرضاً مناسبة من أجل الفلاحين، وعندها فقط يجب أن نحاول جلبهم إلى هناك طوعاً قدر الإمكان، و فقط إذا لم توجد طريق أخرى نفعل ذلك عن طريق التجريد من الملكية». و اضاف: «إذا لم نفعل ذلك فنستضطر لأن نمنح الأقلية العربية في دولتنا حقوقاً متساوية»<sup>(٩)</sup>. وقد عرض وايزمن موضوع الترانسفير أيضاً في أوائل الأربعينات أمام مجموعة من السياسيين الانجليز وغيرهم. فمثلاً في ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٤١ التقى سفير الاتحاد السوفيتي في لندن، إيفان مايسكي. ونقل عن هذا اللقاء تقريراً إلى زملائه في الحركة بالعبارات التالية:

«تحدّث الإثنان حول حلول ممكنة (لمشكلة أرض إسرائيل) بعد الحرب. . . السيد مايسكي قال إنه يجب تنفيذ تبادل سكاني. د. وايزمن قال إنه إذا أمكن نقل نصف مليون عربي سيكون في مقدور مليوني يهودي أن يأتوا مكانهم. وهذا الأمر سيكون، بطبيعة الحال، مرحلة أولى فقط، وما سيحدث بعد ذلك هو أمر يقرره التاريخ. علق مايسكي بقوله إنه في روسيا أيضاً يتوجّب عليهم التعامل مع تبادل سكان.

فقال د. وايزمن إن المسافات في أرض إسرائيل أقصر. فهم (يقصد اليهود) سينقلون العرب فقط إلى العراق أو شرق الأردن. وسأل مايسكي: «لن تنشأ صعوبات نتيجة لنقل سكان بلد جبلي إلى السهول؟»، فردّد د. وايزمن أنه يمكن البدء بالعرب في غور الأردن. فضلاً عن ذلك فإن الظروف في شرق الأردن لا تختلف كثيراً عن الظروف في جبال أرض إسرائيل. . . . د. وايزمن (أضاف) أنهم (أي اليهود) لا يستطيعون أن يتعاملوا معهم (أي العرب) كما تنوي

السلطات الروسية ، مثلاً ، أن تتعامل مع العناصر المتخلفة من السكان في الاتحاد السوفيتي . كذلك فإنهم (اليهود) غير راغبين بفعل ذلك»<sup>(١٠)</sup> .

لم يكن الخوض في فكرة الترانسفير ، كحل للمشكلة العربية في أرض إسرائيل ، مقتصرًا على القيادة الصهيونية . ففي تشرين الأول / أكتوبر ١٩٣٩ اقترح هاري سانت جون فيلبي ، المستشرق الإنجليزي ومستشار الملك السعودي عبد العزيز بن سعود ، على القيادة الصهيونية وعلى موظفين رسميين بريطانيين التسوية التالية : تسليم أرض إسرائيل كلها لليهود ويجري العمل على منح استقلال للعرب واقامة دولة عربية وحدوية - فيدرالية تضم الدول العربية القائمة (السعودية ، العراق ، سوريا ، الأردن ، الخ . . .) تحت قيادة بن سعود . ويظل في مقدور الدولة اليهودية العتيدة أن تكون هي أيضاً مشمولة في إطار الفيدرالية . وعندما يخرج المشروع إلى حيز التنفيذ وينقل عرب أرض إسرائيل إلى الدول العربية يهتم اليهود بأن يدفعوا لابن سعود مبلغ عشرين مليون جنيه استرليني . ويبقى سكان عرب في فلسطين فقط في البلدة القديمة من القدس التي تصبح «فاتيكان صغرى» شرق أوسطية .

وقد فرح وايزمن وموشيه شرتوك (شاريت) باقتراح فيلبي هذا ، وإن اعتقد شرتوك أنه يجب توظيف قسم من مبلغ العشرين مليون لتمويل تأهيل عرب فلسطين في أماكنهم الجديدة (لكن شرتوك بدأ ، في وقت لاحق ، يتحفظ من فكرة الفيدرالية العربية) -<sup>(١١)</sup> . وفي السنوات التالية طرح وايزمن ، مراراً وتكراراً ، اقتراح فيلبي أمام سياسيين بريطانيين وأمريكيين وغيرهم . في ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤١ كتب بن غوريون على خلفية اقتراح فيلبي وتنافس مع وايزمن على زعامة الحركة الصهيونية - مذكرة سياسية شاملة بعنوان «خطوط عامة للسياسة الصهيونية» . وفي الصيغة الإنجليزية من هذه المذكرة (أعدت ، على ما يبدو ، لإقناع القيادة الصهيونية في بريطانيا والولايات المتحدة وربما لإقناع بعض السياسيين في هاتين الدولتين) عبر بن غوريون ، في إسهاب ، عن وجهة نظره حيال موضوع الترانسفير . ويجدر بنا أن نقتبس بتوسع من هذه المذكرة :

توقع بن غوريون أن يكون ثلاثة حتى خمسة ملايين يهودي في حاجة إلى مأوى ، عندما تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها . وهؤلاء سيتم نقلهم واستيعابهم في فلسطين (التي ينبغي أن تشمل مياه نهر الليطاني أيضاً) خلال «مدة زمنية قصيرة» . وليست هناك ضرورة لأن يهاجر عرب فلسطين ، لكن إذا كانت ثمة مشكلة عربية فهي كامنة في ضحالة السكان في بلدان مثل سورية والعراق . هذه الدول «محتاجة إلى سكان اضافيين ، وستجني منفعة ولن تعاني إذا ما استوعبت قسماً من عرب أرض إسرائيل أو حتى كلهم» .

وإلى هذا التمهيد أضاف بن غوريون الأقوال التالية :

عند تفكيرنا بدولة يهودية في المستقبل القريب فإن أكثر ما نحتاج إليه هو الفحص الإضافي . أ- ترانسفير : ثمة أشخاص ، في بريطانيا والولايات المتحدة ، يقترحون ترانسفير ضد عرب فلسطين صوب العراق وسوريا ، باعتبار ذلك الحل الأفضل لـ «المشكلة العربية» . علينا أولاً

تحرّري ما إذا كان مثل هذا الترانسفير عملياً، وثانياً ما إذا كان ضرورياً. يصعب تخيل ترانسفير شامل وتام من دون قسر، بل من دون قسر لا يعرف الرحمة. طبعاً هناك شرائح من السكان غير اليهود في فلسطين (Palestine) لن تقاوم النقل في أوضاع مريحة إلى بلدان مجاورة - مثل الدروز وبعض قبائل البدو في غور الأردن والجنوب والشرقي وربما حتى المتأولة (طائفة شيعية في شمال فلسطين).

كذلك لن يكون من الصعوبة بمكان أن يوطن في البلدان العربية المجاورة ذلك القسم من السكان العرب المؤلف من مزارعين وعمال زراعيين لا يملكون أراضي. لكن من الصعب توقع أن يوافق القسم الأكبر من السكان العرب، من الفلاحين وسكان المدن (وهي بأغلبها زراعية) على الانتقال بحماهيرهم الغفيرة (إلى البلدان المجاورة) طوعاً، مهما تكن الاغراءات الاقتصادية المعروضة عليهم.

إن إمكان الترانسفير القسري للسكان على نطاق واسع قد ثبت بالدليل عندما تم ترحيل اليونانيين من تركيا بعد الحرب الأخيرة (الحرب العالمية الأولى). وقد شمل ذلك ملايين البشر الذين كانوا متجندين عميقاً في الأرض. وفي الحرب الحالية (الحرب العالمية الثانية) فإن فكرة ترانسفير السكان أصبحت شعبية أكثر فأكثر، لكونها أكثر السبل العملية أمناً لحل مشكلة الأقليات القومية الصعبة والخطيرة. لقد أدت الحرب، حتى الآن، إلى إعادة توطين عدد كبير من الناس في أوروبا الشرقية والجنوبية. وعمليات النقل الكبيرة للسكان في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية تحتل مكاناً مهماً وأخذاً في التصاعد في خطط التسوية لما بعد الحرب.

إنما لن يكون من الحكمة والأمان من جانبنا أن نحث على ترانسفير قسري ضد السكان العرب من أرض فلسطين، بل وحتى أن نترقب ذلك. لقد كان تبادل السكان بين اليونان وتركيا نتيجة لانتصار تركيا ساحق على اليونانيين. وخروج الألمان من دول البلطيق ومن تيروال الإيطالية في بداية هذه الحرب (الحرب العالمية الثانية) تحقق تنفيذاً لبند في اتفاق سياسي واسع النطاق بين الدول العظمى. وإن أعداداً كبيرة من الناس، في وسط الأمم الواقعة تحت الاحتلال، يجري نقلها الآن دون رحمة من قبل النازيين، ويمكن الافتراض بأن انتصار الحلفاء سيمكن البولونيين والتشيكي والروس وربما غيرهم بين المنتصرين من اقتلاع أعداد كبيرة من الألمان من المناطق المحررة. غير أن العرب، الذين لم يساعدوا الحلفاء كثيراً وبدوا أكثر ميلاً لجهة النازيين، لم يكونوا عملياً طرفاً في الحرب. وبصورة رسمية فهم أصدقاء للحلفاء، وخصوصاً بريطانيا العظمى (على الأقل طالما أن هتلر لم يغز الشرق الأوسط). ولذا فمن الصعب ترقب أن تنفذ إنجلترا المنتصرة ترانسفير قسرياً ضد العرب من فلسطين بدافع اكرام الشعب اليهودي. وعليه فسيكون من الخطأ - من ناحية سياسية وأكثر منها من ناحية خلقية - أن نحث على ترانسفير قسري ضد العرب.

هل يمكن التفكير بترانسفير طوعي؟ سيكون من التسرع الادعاء بأنه في الأحوال جميعاً وتحت أي ظرف لن يتم ترانسفير كهذا. ولئن كان بالإمكان أن نقنع الدول العربية المجاورة،



وبالأخص سوريا والعراق ، أن لها مصلحة حيوية في زيادة عدد سكانها العرب وتعزيز اقتصادها ووضعها السياسي حيال تركيا وإيران من خلال المشاركة في ترانسفير كهذا ، فإن أعداداً معينة من العرب في فلسطين ربما تكون مستعدة ، مقابل امتيازات اقتصادية جدية ، لأن تغادر وتستوطن في سوريا والعراق . لكن حتى إذا تحقق هذا فسيقصر الترانسفير على جزء من السكان العرب فقط . ولا يمكن توقع أن تغادر غالبية العرب طوعاً خلال المدة الزمنية القصيرة المتصلة عملياً بمشاكلنا (أي مدة هجرة ثلاثة - خمسة ملايين لاجئ يهودي واستيعابهم) .

إيماني الوثائق أن وجود حوالي مليون عربي في فلسطين ، حتى لو تسبب ذلك في صعوبات سياسية وفي مشاكل (أخرى) للدولة اليهودية ، يجب ألا يعيق الهجرة والاستيطان (من جانب اليهود) على نطاق واسع (وأقصد توطين ملايين اليهود في أرض إسرائيل الغربية فقط) . . . . ولذا ينبغي عدم زيادة العبء على كاهل نشاطنا السياسي - الذي هو أصلاً نشاط معقد للغاية - بموضوع الترانسفير ضد العرب . في الوقت نفسه ينبغي عدم تثبيط عزيمة أشخاص آخرين ، بريطانيين أو أمريكيين يؤيدون الترانسفير والحؤول دون حثهم على ذلك ، لكن يحظر علينا نحن جعل الموضوع جزءاً من برنامجنا (السياسي) .

إن ذلك لن يسهل ، في شيء ، مهمتنا بل يجوز أيضاً أن يشكل عنصر تقويض لمكانتنا الأخلاقية وأن يشوه أكثر فأكثر الصورة الحقيقية للوضع في أرض إسرائيل ، وتلتبس بالتالي الحقيقة الأساسية التي مؤداها أن أرض إسرائيل في الوضع الحالي ، في ظل سلطة سياسية مناسبة ، بمقدورها أن تستوعب ملايين اليهود دون حاجة إلى نقل العرب أو مضايقتهم . وأنا لفخورون بواقع أن استعمارنا ليس فقط عدم طرد العرب من أماكنهم ، وإنما أدى أيضاً إلى ازدياد عدد السكان العرب في مناطق الاستيطان اليهودي .

وفي الوقت الذي ينبغي علينا عدم التعهد بأية طريقة ، بتنفيذ ترانسفير قسري يجب أن نعد خططاً لترانسفير طوعي - بأعداد محدودة طبعاً - بمساعدة البلدان العربية المجاورة . وفي اتصالاتنا مع زعماء عرب خارج فلسطين علينا أن نتأكد من مدى جاهزيتهم للتعاون معنا في هذا الموضوع .

في موقع آخر من المذكرة أضاف بن غوريون يقول ، ضمن سياق حديثه عن كيفية السلوك حيال العرب في الدولة اليهودية» :

. . . . الدولة اليهودية الحديثة العهد ستواجه مشكلة وجود جماهير عربية غفيرة فيها . ولا ضرورة للقول إنه يتوجب على دولة يهودية أن تكون قائمة على قاعدة المساواة التامة لجميع مواطنيها . . . . وستكون للدولة اليهودية مصلحة حيوية ، أخلاقية وسياسية واقتصادية ، في أن ترفع تدريجياً وبمناخ مستوى معيشة العرب داخلها وكذلك مستواهم الاجتماعي والثقافي أسوة بمستوى اليهود . . . . غير أن وجود زراعة وصناعة بدائيتين في البلاد ، تعتمدان على العمل الرخيص ، سيعيق بالتأكيد التطور الطبيعي للصناعة والزراعة اليهودية ، اللتين تعتمدان بالضرورة على مستوى أرفع بكثير .

كذلك ، فإن الحياة السياسية العامة في دولتنا من شأنها أن تتضرر من وجود جماهير أمية ومتخلفة . والأمر نفسه ينسحب أيضاً على علاقاتنا مع الدول العربية المجاورة ، التي قد تتأثر من أوضاع العرب داخل الدولة اليهودية . لكن في النهاية فنحن ، كيهود ، لانستطيع التغاضي عن المطالب الأخلاقية ، فأرض إسرائيل (Eretz Israel) هي أرض الأنبياء . . . ومن واجب شعبنا المستعاد (إلى وطنه) أن يحمل على عاتقه الدلالات الأخلاقية لتاريخنا ، سواء في علاقاتنا الداخلية أم في علاقاتنا مع جيراننا - تأسيس مجتمع يقوم على قاعدة الرسالة الرئيسية لليهودية : «أحب لجارك كما تحب لنفسك» . وهذا ما ينبغي أن يكون القاعدة لدستور الدولة اليهودية في فلسطين (Palestine) ، وسلوكنا حيال المواطنين العرب في دولتنا يجب أن يكون مماثلاً لسلوكنا حيال اليهود .<sup>(١٢)</sup>

عند هذا الحدّ يمكن إجمال هواجس بن غوريون في موضوع الترانسفير في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤١ على النحو الآتي :

أ- أيدّ الترانسفير ، بشكل مطلق ، وخصص للموضوع الكثير من تفكيره .  
ب- لكنه آمن - أو على الأقل قال إنه آمن - بأن الهجرة اليهودية الهائلة والاستيطان الكبير يمكن تحقيقهما حتى لو لم ينفذ ترانسفير على نطاق واسع ضد العرب .  
ج- صحيح أنه ما من شائبة خلقية في الترانسفير القسري ، وربما سيأخذ الموضوع شرعية دولية في مجرى الحرب العالمية الثانية ، لكن ، يبدو أن بريطانيا لن توافق على تنفيذه بعد انتهاء المعارك .

د- ترانسفير ضد قسم من السكان العرب في فلسطين على الأقل هو أمر ممكن ومرغوب فيه ، ويجدر تنفيذه بالتعاون مع زعماء الدول العربية المجاورة .  
هـ- الحركة الصهيونية لا تستطيع أن ترفع لواء الترانسفير القسري لأسباب سياسية ، إذ من شأن ذلك أن يمسّ التأييد الجارف للصهيونية .  
و- غير أن الحركة الصهيونية لا ينبغي أن تمنع تأييد الفكرة ، بل وحتى الحثّ على تنفيذها من جانب أوساط بريطانية أو أمريكية .  
ز- يجب معاملة الأعداد الكبيرة من العرب الذين سيقون في البلاد باحترام ، تماماً كما لو أنهم يهود (أحبّ لجارك كما تحبّ لنفسك) .  
ح- لكن لا بدّ من الافتراض بأن وجود عرب كثيرين في الدولة اليهودية الحديثة المنشأة سيؤدي الى مشاكل مختلفة ، سياسية وغيرها .

كانت جلسات إدارة الوكالة اليهودية أكثر سرية من المؤتمرات الصهيونية . ويمكن القول إنه إذا كان ثمة مكان شعر فيه زعماء الصهيونية بالأمان وبأن تصريحاتهم ستحفظ بسرية ولن يتم تسريبها ، بحيث يستطيعون أن يتفوهوا (بهذا القدر أو ذاك) بكل ما يهيجسون به ، فإنه توفر في

هذه الجلسات .

في جلسة إدارة الوكالة اليهودية في ١٢ حزيران / يونيو ١٩٣٨ قال بن غوريون :  
«أنا أساند الترانسفير القسري . ولا أرى في ذلك ما ينافي الأخلاق»<sup>(١٣)</sup> .  
وفي جلسة إدارة الوكالة في ٧ أيار / مايو ١٩٤٤ ، التي بحث المشتركون خلالها قرار الهيئة التنفيذية القومية لحزب العمال البريطاني (الذي أيد الترانسفير) ، ساد بين الحاضرين إجماع على تأييد الترانسفير (ولم يميزوا في الجلسة بين ترانسفير طوعي أو قسري) - نفس الإجماع الذي سبق أن تبلور في جلسات هذه الإدارة في ١٩٣٧ - ١٩٣٨ . وتمحور النقاش ليس حول الفكرة ذاتها وإنما حول السبيل الذي يتوجب على رؤساء الحركة الصهيونية سلوكه للتعبير والتعبير العلني بشأن قرار حزب العمال . كان السؤال المطروح فيما إذا كان التأييد العلني للترانسفير ، من جانب زعماء اليسوف ، سيلحق الضرر بالصهيونية . لكن بالتوازي مع ذلك طفا على السطح مرة أخرى الموقف من فكرة الترانسفير . وكان أول المتكلمين موشيه شرتوك (شاريت) ، رجل حزب ماباي ، المعتدل ، الذي أصبح وزيراً للخارجية في حكومة إسرائيل بعد ذلك بأربع سنوات . قال : «يمكن أن يشكل الترانسفير درة التاج ، المرحلة الأخيرة في التطور السياسي ، إنما ليس نقطة الانطلاق بحال من الأحوال . من خلال ذلك (أي من خلال الكلام السابق لأوانه) نجد قوى هائلة ضد الموضوع ونفشله سلفاً . . .» . وأضاف : «ماذا سيحدث عندما تقوم الدولة اليهودية؟ . . . من الجائز جداً أن تكون النتيجة ترانسفير ضد العرب» .

هكذا تكلم في سنة ١٩٤٤ ، وهكذا تنبأ بشأن ١٩٤٨ .

وتلاه بن غوريون فتكلم بمنتهى الصراحة :

عندما سمعت أقوال المتكلمين انتابتنى بعض الأفكار الصعبة . . لكن توصلت إلى نتيجة مفادها أن من الأفضل أن يبقى هذا الأمر ضمن برنامج حزب العمال . . لو سألت سائل ماذا يجب أن يكون برنامجنا ، لما خطر على بالي أن أقول له ترانسفير . . . لأن الكلام عن هذا من شأنه إلحاق الضرر من ناحيتين :

أ - يمكن أن يلحق الضرر بنا في أوساط الرأي العام العالمي ، لأنه يخلق انطباعاً وكأنه لا مكان (لمزيد من اليهود) في فلسطين من غير طرد العرب . . والضرر الثاني هو أن إعلاناً كهذا سيجعل العرب واقفين على أرجلهم الخلفية (أي سيرعهم ويجعلهم ينتفضون) .

وبخصوص فكرة الترانسفير ذاتها أضف بن غوريون : «الترانسفير ضد العرب أسهل كثيراً من أي ترانسفير آخر . ثمة دول عربية في المنطقة . . . ومن الواضح أنه إذا تم إرسال العرب فهذا الأمر سيحسن أوضاعها وليس العكس»<sup>(١٤)</sup> .

بالروح نفسها تكلم أيضاً سائر أعضاء إدارة الوكالة اليهودية الذين شاركوا في الجلسة ذاتها .

\* يتسحاق غرينباوم ، الذي أصبح وزيراً للداخلية في حكومة إسرائيل سنة ١٩٤٨ ، قال :

هناك مصلحة عربية في تأييد الترانسفير ، وهي تكمن في زيادة سكان العراق بالمزيد من العرب . ووظيفة اليهود أحيانا تتمثل في تفتيح أعين الغوييم على أمور لا تزال غائبة عن رؤيتهم . . . إذا كان بالإمكان ، مثلا ، أن نخلق بصورة اصطناعية ظروفا في العراق تجذب العرب من فلسطين للهجرة إلى هناك ، فلا أرى في ذلك أي إثم أو جريمة .

\* الياهو دوبيكين ، من رجال ماباي ، ومدير دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية ، قال : «ستبقى في البلاد أقلية (عربية) كبيرة ويجب اخراجها . لا مكان لكوابحنا الداخلية» .

\* اليعزر كابلان ، من زعماء ماباي ، ووزير المالية في حكومة اسرائيل سنة ١٩٤٨ ، قال : «في مسألة الترانسفير لدي فقط طلب واحد هو ألا نتناقش فيما بيننا . . من شأن ذلك أن يلحق بنا أضرار حيال الخارج» .

\* دوف يوسف ، المستشار القضائي لإدارة الوكالة اليهودية وفيما بعد وزير القضاء في حكومة إسرائيل ، قال : «إنني مؤيد لرأي السيد كابلان» .

\* موشيه حاييم شبيرا ، رجل «هبوعيل همزراحي» ووزير الهجرة والصحة في حكومة إسرائيل سنة ١٩٤٨ ، قال إنه ينضم في هذا الموضوع الى دوف يوسف .

\* فيرنر دافيد ستور ، ليبرالي معروف ومن رؤساء الجامعة العبرية ، قال : «لا أنظر إلى الترانسفير باعتباره مسألة أخلاقية أو غير أخلاقية . . . إنه أمر ما كنت أرفض التدقيق فيه . . .» .

عادت فكرة الترانسفير وطرحت من جديد في سياقات مختلفة ومتعددة . ودائما كان ميل الأغلبية ، وبالذات بن غوريون ، لجهة تأييد الفكرة فيما لو أمكن تطبيقها .

مثلا في ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٤٤ اقترح بن غوريون ، خلال جلسة لإدارة الوكالة اليهودية ، جلب مليون مهاجر يهودي إلى البلاد «فورا» ، وبذا يتم مرة واحدة ترجيح كفة الميزان الديمغرافي في فلسطين لصالح اليهود . ورد على اقتراحه موشيه شبيرا بقوله إنه في هذا السياق «ثمة عنصر اضافي ، وهو مسألة الترانسفير العربي ، طبعا ليس من خلال القسر . . . وعندما نقوم ونعرض خطة لنقل مليون يهودي إلى فلسطين فإننا لا نستطيع التغاضي عن ترانسفير (مواز ضد العرب) ويجب علينا أن نطلب المساعدة الأخلاقية والمالية لهذا الأمر . . لا أعرف ما هو عدد (العرب؟) الذين سيوافقون» .

أجابه بن غوريون بما يلي :

«أعارض أن يصدر من طرفنا أي اقتراح بخصوص الترانسفير . أنا لا أرفض الترانسفير من ناحية أخلاقية ولا أرفضه أيضا من ناحية سياسية . وإذا ما كان هناك احتمال لتطبيقه فإن احتمالا كهذا واقعي بالنسبة للدرور . يمكن نقل جميع الدرور بموافقتهم إلى جبل الدرور (في جنوب سوريا) . أما (العرب) الآخرون فلا أعرف بشأنهم . لكن من المحذور أن يكون مثل هذا الأمر اقتراحا يهوديا . . إذا ما اقترحنا ذلك فإن العرب سيرفضونه وسيقول الغوييم إنه لا مكان لليهود في فلسطين (دون أن ينقلوا العرب منها)»<sup>(١٥)</sup> .

يكتب مؤرخون حول الموضوع في السنوات الحاضرة حصراً، وهم يعتمدون على بروتوكولات رسمية خضعت للرقابة أو يتغاضون عن ما هو مكتوب في البروتوكولات الأصلية، ثم يزعمون أن القيادة الصهيونية لم تهجس بالترانسفير، لا بصورة جدية ولا بتواتر كثيف وبالتأكيد لا بترانسفير قسري، وفي نهاية الأمر فإنها لم تؤيد الترانسفير. وجهة الأمور لدى هؤلاء المؤرخين واضحة: هذه القيادة، بزعامة بن غوريون، تخلت عن فكرة الترانسفير منذ نهاية الثلاثينات، وفي ١٩٤٧ - ١٩٤٨ لم تكن مؤيدة للفكرة ولم تطبقها. والحاضر يقول إن خروج العرب في سنة ١٩٤٨ لم يكن حصيلة أيديولوجية الترانسفير وزعماء الصهيونية لم تكن لهم أية مسؤولية عما حدث.

بيد أن الحقيقة مغايرة على ما يبدو. والمصادر التي اقتبست منها فيما سلف تشير إلى ذلك بوضوح. صحيح أن بن غوريون اتخذ، سواء في نهاية الثلاثينات أو في الأربعينات، جانب الحذر في تأييد فكرة الترانسفير القسري الجماعي بصورة علنية، وكانت له أسبابه السياسية المبررة، لكن هذا لا يعني أنه تخلى عن الفكرة وكف عن تأييدها في تلك السنوات. في مقدور عملية تأريخ قديمة وتبريرية فقط أن تزعم مثل هذا، وهي عملية تأريخ تتعامى عن الوثائق وتقف على أهبة الاستعداد لمحو أية وصمة عن جبين الحركة الصهيونية.

ويبدو لي أن من الأصح تقدير أن بن غوريون وزملاءه آمنوا طوال الثلاثينات والأربعينات أنه فقط في مستطاع عمليات ترانسفير كبيرة - طوعية ومتفق عليها إن أمكن، لكن قسرية إذا لم يكن بد من ذلك - أن تقتلع الأقلية العربية، الخطيرة وذات النزعات التدميرية الاحتمالية، من وسط الدولة اليهودية الآخذة في التشكل. ومن المحبّد عدم الإسهاب في الحديث عن ذلك، وبالذات في المحافل العلنية، حتى يتم الأمر ببنعومة وحذر - حسب أقوال هرتسل السالفة.

ما حدث في فلسطين في سنة ١٩٤٨ لم يكن نتيجة مباشرة وتطبيقاً مبرمجاً ومنهجياً لتطلعات زعماء اليسوف الترانسفيرية في الثلاثينات والأربعينات. فالأمور لم تتطور على هذا النحو. والطريق للطرد الجماعي في ١٩٤٨ كانت أكثر التواءً وتنوعاً وفوضوية. لكن لا يمكن فهم ما حدث في ١٩٤٨، بما في ذلك عمليات التهجير الجماعية ومنع عودة اللاجئين، دون فهم خلفية تفكير زعماء اليسوف، التي احتلت فكرة الترانسفير مكاناً مركزياً فيها.

ترجمة : أنطوان شلحت

فصل من كتاب «تصحيح خطأ اليهود والعرب في أرض إسرائيل، ١٩٣٦ - ١٩٥٦»  
(بالعبرية).

«سفرات أوفكيم» - منشورات عام عوفيد، تل أبيب، ٢٠٠٠.

## الهوامش :

- ( ١ ) ثيودور هرتسل، اليوميات، أ، تل أبيب ١٩٦٠، صفحة ٧١ (١٢ حزيران/ يونيو ١٨٩٥).
- ( ٢ ) أ. شبيرا، حربة الحمامة، تل أبيب ١٩٩٢، صفحة ٣٧٠.
- ( ٣ ) مكاتبات دافيد بن غوريون، أرشيف الجيش الإسرائيلي.
- ( ٤ ) شبيرا (أعلاه، هامش ٢)، صفحة ٣٨٨.
- ( 5 ) Sh. Tevet, The Evolution of "Transfer" In Zionist Thinking, Tel - Aviv 1989, pp 2, 42.
- ( ٦ ) أنظر مثلاً: ش. طيفت، غيرة داود، ج. ، تل أبيب ١٩٨٧، ص ٤٦٦ - ٤٦٧.
- ( ٧ ) الأرشيف الصهيوني المركزي، ١٥٤٣ - ٥٥.
- ( ٨ ) على سبيل سياستنا: المجلس العالمي لاتحاد عاملي صهيون، تقرير كامل، ٢١ تموز/ يوليو - ٧ آب/ أغسطس، تل أبيب ١٩٣٨، ص ٧٢ - ٧٣.
- ( ٩ ) الأرشيف الصهيوني المركزي، ١٥٤٣ - ٥٥. اقترح وايزمن بشأن الترانسفير تم دمج على ما يبدو في خطابه في ٤ آب/ أغسطس. لكن يجوز أيضاً أنه طرح ضمن مقاطعة طويلة أو في جلسة اللجنة السياسية للكونغرس. لا يوجد ذكر للبرنامج في التسجيلات التي أعدها وايزمن وهو يستعد لخطابه السياسي، والمحفوظة في ملفاته في أرشيف آيد فايتسمان» في رحوفوت.
- ( ١٠ ) أرشيف حاييم وايزمن، رحوفوت ٢٢٧١. نور مصالحة، طرد الفلسطينيين، بالانجليزية، واشنطن ١٩٩٢، ص ١٢٠ - ١٢٧.
- ( ١١ ) للاطلاع على برنامج فيلبي وتطورات و ردود الفعل المختلفة عليه من طرف القيادة الصهيونية وقادة الحكم البريطاني أنظر: يهوشوع بورات، في البحث عن الوحدة العربية، ١٩٣٠ - ١٩٤٥، بالانجليزية، لندن ١٩٨٦، ص ١٠٦ - ١٨٠.
- ( ١٢ ) دافيد بن غوريون، خطوط عامة للسياسة الصهيونية، بالانجليزية (٣١ صفحة)، الأرشيف الصهيوني المركزي، ١٤٦٣٢ - Z4. نسخة الصيغة العبرية موجودة في أرشيف بن غوريون (مذكرات وتقارير) في سديه بوكير.
- في الصيغة العبرية حُذف النقاش الواسع حول موضوع الترانسفير، باستثناء مبدأ واحد من المبادئ الأربعة» حول «مسألة العرب» الذي يتحدث عن إمكانية نقل العرب من فلسطين، طوعاً، إلى بلدان عربية ذات ضحالة سكانية مثل العراق وسوريا.
- ( ١٣ ) بروتوكول جلسة مشتركة لإدارة الوكالة اليهودية واللجنة السياسية في اللجنة التنفيذية الصهيونية، ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٣٨، الأرشيف الصهيوني المركزي، ٢٨ - ١٠٠.
- ( ١٤ ) بروتوكول جلسة إدارة الوكالة اليهودية، ٧ أيار/ مايو ١٩٤٤، الأرشيف الصهيوني المركزي، ١٠٠/ ٤٢b. طيفت يزور نوايا بن غوريون في هذه الأقوال، وكذلك الأقوال نفسها، بواسطة الاقتباس الانتقائي الذي يعج بالحذف، ويستخلص أن بن غوريون عارض تماماً الترانسفير القسري وكذلك الترانسفير الطوعي». انظر: طيفت (أعلاه، هامش ٥)، ص ٥٤.
- ( ١٥ ) بروتوكول جلسة إدارة الوكالة اليهودية، ٢٠ حزيران/ يونيو، ١٩٤٤، الأرشيف الصهيوني المركزي، ٤٣b / ١٠٠.